ما هي خيارات إيران في ظل هذه التعقيدات؟

الأحد 31 مايو 2026 04:00 م

كتب: د. سجاد عابدي

د. سجاد عابدي
مستشار وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الإيراني السابق

في فضاء العلاقات الدولية المعاصرة، تبرز العلاقة بين جمهورية إيران الإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية، كواحدة من أكثر المعادلات الأمنية تعقيدا وحساسية في القرن الحادي والعشرين. ولعل أي نقاش يدور حول أفق صياغة "اتفاق" بين هاتين القوتين، يستوجب مقاربته من منظور "التوازن الإستراتيجي"، بعيدا عن أطر الدبلوماسية الكلاسيكية النمطية.

ويؤشر غياب أي إطار قانوني متين ناظم لهذه العلاقة في عام 2026، إلى أن الطرفين يحتكمان حاليا إلى مبادئ وإستراتيجيات متوازية، تقع في مربع "إدارة التوتر" وبناء "منظومات الردع المتبادل"، دون أن يعكس ذلك بالضرورة وجود أي مؤشرات حقيقية على "تقارب إستراتيجي" وشيك.

الأسس النظرية.. لماذا لا يمكن الاتفاق الشامل؟

من منظور نظريات العلاقات الدولية، ولا سيما في إطار "الواقعية البنيوية"، تواجه أي محاولة لبلورة اتفاق شامل بين طهران وواشنطن عقبات هيكلية متجذرة، يمكن إيجازها في نقطتين مركزيتين:

أزمة الثقة الصفرية: أدت عقود ممتدة من التدخلات السياسية، والتحولات الثورية، والعقوبات الاقتصادية المتلاحقة، إلى هبوط مستوى الثقة المتبادلة إلى نقطة الصفر أو ما دونها. وفي ظل هذا المشهد، يختزل أي اتفاق محتمل- وفقا للرؤية التشاؤمية السائدة في كلتا العاصمتين- باعتباره مجرد مناورة تكتيكية لكسب الوقت، وليس مسارا لإنتاج حل مستدام.

تضارب المصالح الإستراتيجية: تتمحور المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط حول الحفاظ على تفوقها الجيوسياسي، وضمان تدفق إمدادات الطاقة، وتقويض نفوذ القوى الإقليمية المنافسة (وفي مقدمتها محور المقاومة). وفي المقابل، ترتكز عقيدة الأمن القومي الإيراني على مقومات "الاستقلال الإستراتيجي"، و"الردع الفعال"، و"تعزيز النفوذ الإقليمي". ونتيجة لهذا التباين الجوهري، تظل قضايا المنطقة ساحة لصدام حتمي بين هذين المشروعين المتعادلين في نقاط التماس كافة.

المتغيرات الرئيسية في معادلة التفاوض

إذا ما افترضنا جدلا توفر الشروط الموضوعية للعودة إلى طاولة المفاوضات، فإن أي مسار تفاوضي محتمل سيتأثر بثلاثة متغيرات رئيسية حاسمة:

1- الملف النووي وهندسة الردع: لا تنظر طهران إلى برنامجها النووي بوصفه مجرد مشروع لإنتاج الطاقة، بل باعتباره "ورقة ضغط إستراتيجية"، وركيزة أساسية في عقيدة الردع القومي. ومن ثم، فإن أي اتفاق مستقبلي يجب أن يضمن حق إيران في امتلاك الدورة الكاملة للوقود النووي، دون أن يؤدي توسيع هذه القدرات إلى تجاوز الخطوط الحمراء للغرب والخصوم الإقليميين، لا سيما إسرائيل.

وفي المقابل، تتمسك واشنطن بالعودة الصارمة إلى معايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية(IAEA) ؛ لضمان سلمية البرنامج، ومنع أي انحراف عسكري له، وهو ما يجعل صياغة التوازن بين هذين الموقفين أشبه بالسير على خيط رفيع.

-2الاقتصاد الكلي ومعضلة العقوبات: يمر الاقتصاد الإيراني بحالة يمكن وصفها بـ"المرونة تحت وطأة الضغط"؛ لذا يشترط أي اتفاق فك الحصار عن النظام المصرفي العالمي(SWIFT) ، ورفع العقوبات الثانوية.

بيد أن الإدارة الأمريكية تصطدم بقيود سياسية داخلية وضغوط من جماعات المصالح ولوبيات الحلفاء الإقليميين، مما يحرمها من ميزة الرفع الشامل الفوري للعقوبات وبناء على هذه المعطيات، فإن السيناريو الأكثر ترجيحا يتجه نحو صياغة "اتفاق مرحلي تدريجي"، عوضا عن صياغة معاهدة نهائية شاملة.

-3النفوذ الإقليمي ومحور المقاومة: يمثل هذا الملف العائق الخفي والأعقد في مسار التفاوض؛ فبينما توالي واشنطن مطالبتها بتقليص الحضور الإيراني في لبنان، واليمن، والعراق، تؤكد طهران مشروعية دعمها لشركائها الإقليميين في إطار عمقها الإستراتيجي ولما كان أي اتفاق يتجاهل القضايا الإقليمية محكوما بالهشاشة، يرجح المحللون اللجوء إلى صيغة "الفصل الإجرائي"، بحيث يعزل الملف النووي عن الملفات الإقليمية الشائكة، ريثما يتضح أن هذا الفصل يظل، من الناحية العملية، مؤقتا وغير مستقر.

السيناريوهات المستقبلية: من "لا، لا" إلى "القيود المتكافئة"

بناء على جملة الإكراهات والمحددات الهيكلية السابقة، يمكن رسم ثلاثة سيناريوهات محتملة لمستقبل العلاقات الأمريكية-الإيرانية:

أولا، الجمود المدار: ويمثل السردية الأكثر ترجيحا؛ حيث يستعاض عن غياب الاتفاق الرسمي بتفاهمات تكتيكية متبادلة؛ لإبقاء التوتر تحت السيطرة في إطار ما يعرف بـ"الاتفاقات غير المكتوبة". وبموجب هذا المسار، تحتفظ إيران بمستوى معين من تخصيب اليورانيوم، في مقابل قيام واشنطن بوضع مفاعيل العقوبات الاقتصادية في "حالة سكون مؤقت" عبر غض الطرف عن بعض الصادرات.

ورغم التكلفة المستمرة لهذا الوضع، فإنه يظل الخيار المفضل لتجنب الصدام العسكري المباشر.

ثانيا، الاتفاق المرحلي الهش: ويبدو هذا السيناريو محاكاة لاتفاق عام 2015، ولكن بنطاق أضيق ومخرجات محدودة؛ إذ يلتزم الطرفان بموجبه بحدود نووية دنيا مقابل تحرير جزئي لبعض الأصول المالية المجمدة بيد أن هذا الخيار يظل مهددا بـ"الانهيار السريع"؛ نظرا لتقلبات المشهد السياسي الداخلي في كلا البلدين، وحجم الضغوط المتبادلة في واشنطن وطهران، مما يجعله استنساخا عابرا لتجارب سابقة لم يكتب لها الدوام.

ثالثا، الانفراج الإستراتيجي: وهو سيناريو مستبعد على المدى المنظور، ويفترض وصول الطرفين إلى قناعة تامة بعقم التنافس واستنزافه مواردهما قد يفضي هذا المسار إلى بناء "أطر تعاون أمني مؤقتة" في ملفات حيوية مشتركة، مثل مكافحة الإرهاب العابر للحدود، أو تأمين خطوط إمدادات الطاقة العالمية، مع الإبقاء على التباين الأيديولوجي والسياسي قائما ولعل تحقق هذا التوجه يتطلب، بالضرورة، حدوث تحول بنيوي في طبيعة وجيل النخب السياسية الحاكمة في كلتا العاصمتين

دور اللاعبين "الطرف الثالث" والمتغيرات الخارجية

لا يمكن صياغة أي اتفاق محتمل بين طهران وواشنطن في معزل عن البيئة الدولية المحيطة؛ إذ تبرز أدوار الأطراف الثالثة كعامل حاسم في توجيه مسار هذه التقاربات:

الصين وروسيا: بوصفهما شريكين إستراتيجيين واقتصاديين بارزين لإيران، فإن المحدد الأساسي لطهران يكمن في ألا يفضي أي اتفاق محتمل مع واشنطن إلى عزلها عن الكتلة الشرقية أو إضعاف تحالفاتها معها ومن جانبها، تدرك الإدارة الأمريكية صعوبة قطع جسور التواصل الاقتصادي والنفطي بين طهران وبكين، لذا تحرص على تركيز جهودها في مسار الضغط السياسي والدبلوماسي؛ لمحاصرة هذا الصعود المتنامي.

التخريب الإسرائيلي لتقويض التمدد الإيراني

هنا نتناول أبعاد العقيدة الأمنية الإسرائيلية وآليات تعاملها مع ما تصفه بـ"التهديد الوجودي" الناهض من طهران ويمكن تفكيك هذه الآليات على النحو التالي:

"المعادلة الصفرية": يترسخ في عقيدة صانعي القرار السياسي والعسكري في إسرائيل أن أي تنامٍ اقتصادي، أو سياسي، أو عسكري لإيران- لا سيما في المجالين النووي والباليستي- يمثل تهديدا مباشرا ومحدقا بوجودها.

ومن هذا المنطلق، ترفض تل أبيب الاحتكام إلى أي صيغة "اتفاق" أو "تفاهم" مرحلي، إذ ترى في الدبلوماسية مجرد غطاء يمنح الخصم مساحة زمنية لترميم قدراته وتثبيت مكاسبه.

"حرب الظل": تترجم إسرائيل معارضتها عبر "أدوات التخريب والعمليات الاستخباراتية"، والتي تشمل اغتيال العلماء والخبراء، وشن الهجمات السيبرانية المنظمة على المنشآت الحيوية والذرية، وتكثيف الاختراقات الأمنية داخل العمق الإيراني.

وتكشف هذه التكتيكات عن تفضيل إسرائيل "الإستراتيجية غير التناظرية"؛ بغية تقويض مقدرات طهران خطوة بخطوة، وتجنب الانزلاق نحو مواجهة عسكرية مباشرة قد تفجر حربا إقليمية شاملة.

تسميم أجواء التهدئة: تبذل إسرائيل جهودا حثيثة لتعطيل مسارات الانفراج الدبلوماسي بين طهران وعواصم الجوار العربي (وفي مقدمتها الرياض)

.

وتسعى، عبر تصدير الهواجس الأمنية المشتركة، إلى ترسيخ سردية مفادها أن "المنظومة الأمنية المستدامة في المنطقة لا تتحقق إلا عبر التحالف الإستراتيجي مع واشنطن وتل أبيب، وليس عبر الرهان على السلام مع طهران". وبناء على ذلك، فإن العمليات الأمنية الإسرائيلية لا تستهدف القدرات المادية لإيران فحسب، بل صممت بعناية لتقويض الثقة الإقليمية في الجدوى السياسية للمسارات الدبلوماسية.

في الوقت الذي تسعى فيه طهران إلى توظيف تقاربها مع السعودية كرافعة إستراتيجية لتخفيف الضغوط الأمريكية، تقف إسرائيل في المقابل كحائط صد بنيوي يرفض أي تمكين إستراتيجي لإيران، متوسلة في ذلك بأدوات حروب الظل والعمليات التخريبية والاستخباراتية.

الخلاصة

في نهاية المطاف، يظهر تحليل واقع العلاقات الأمريكية-الإيرانية في عام 2026 أننا نقف في مربع "دبلوماسية التحذير"؛ حيث لم يعد الاتفاق مجرد حدث إجرائي منفصل وسياق عابر، بل غدا "عملية مستمرة لإدارة المخاطر."

إذ ترتكز إستراتيجية طهران على تفعيل "الردع متعدد الطبقات" (العسكري، والنووي، والإقليمي) لرفع كلفة أي تحرك عسكري أو عقابي قد تقدم عليه واشنطن وحلفاؤها وفي المقابل، تتوسل الولايات المتحدة بمزيج من "الضغط الأقصى المقيد" والحفاظ على "قنوات حوار خلفية" للحيلولة دون انزلاق الأوضاع نحو سيناريوهات غير خاضعة للسيطرة.

وبناء على ذلك، فإن أي مقاربة تحليلية لمستقبل "الاتفاق" تستوجب تبني نظرة واقعية؛ فنحن لسنا بصدد هندسة سلام دائم، بل أمام "هدنة إستراتيجية" قابلة للانهيار عند أي منعطف جراء سوء تقدير حسابات الحقل، أو حدوث تحولات سياسية داخلية، أو مغامرة إقليمية غير محسوبة.